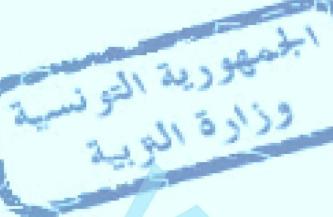


تونس في ، ١٧ ففري ٢٠١٥

بلاغ



إيمانا منها بأنّ سلامة المناخ الاجتماعي شرط اساسي لإنجاح مشروع الإصلاح التربوي وحرصا على التفاعل الايجابي مع طلبات مختلف الأسلاك التربوية، عقدت وزارة التربية سلسلة من الجلسات مع النقابة العامة للتعليم الثانوي قصد التوصل إلى حلول بشأن الملفات المطروحة، وقد أكّدت الوزارة خلال هذه الجلسات على :

- التزامها بالتطبيق الفورى والكامل لكلى الاتفاques السابقة بما تضمنته من بنود ذات صبغة تربوية ومالية.

- استعدادها للتفاعل ايجابياً والدخول مباشرة في مفاوضات جديّة حول سائر النقاط ذات الصبغة التربوية المضمنة باللائحة المهنية لاسيما بالنظر إلى تقارب وجهات النظر بين الوزارة والطرف الاجتماعي في الملفات المتصلة بالتصدي للعنف وتحسين ظروف العمل بالمؤسسات التربوية وتطوير آليات تعين المديرين والنظراء وملف العمل الدوري وغيرها من الملفات ذات الصبغة التربوية.

- إمكانية الاستجابة لبعض الطلبات المالية الجديدة والتي لم يسبق التفاوض في شأنها والمرتبطة بمنح خصوصية لا تأثير لها على شبكة التأجير على غرار منح الامتحانات الوطنية مراقبة واصلاحاً ومنحة مستلزمات العودة المدرسية مع مراعاة التوازنات المالية العمومية خاصة بالنظر إلى الظرف الاقتصادي والمالي الدقيق للدولة.

- أمّا بالنسبة لبقية الطلبات المالية الجديدة فقد أكّدت الوزارة على أنها ستؤخذ بعين الاعتبار في إطار المفاوضات العامة حول الأجور المزمع انطلاقها خلال هذا الأسبوع وقد شكّلت هذه النقطة محور الاختلاف بين الوزارة والنقابة إذ تمكّن الطرف الاجتماعي بضرورة تمكين السادة الأساتذة من منح مزدوجة في إطار المفاوضات العامة بالإضافة إلى منح إضافية في سياق المفاوضات القطاعية.

وإنّ الوزارة إذ تحدّد تمسّكها بالحوار كمنهج حلّ جميع الإشكاليات المطروحة فإنّها تؤكّد على ضرورة أن يكون هذا الحوار جديّاً ومسؤولاً ومتّسجاً مع النسق العام للمفاوضات الاجتماعية بين الحكومة والشريك الاجتماعي.

